

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321  
Email: situationroom@africa-union.org, situationroom@ausitroom-psd.org

---

دورة خاصة لمؤتمر الاتحاد  
حول بحث وحل النزاعات في أفريقيا.  
طرابلس، الجماهيرية الليبية الشعبية  
الاشتراكية العظمى،  
31 أغسطس 2009

SP/ASSEMBLY/PS/PLAN(I)

خطة عمل

-

النص النهائي

## خطة عمل

1. نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في طرابلس، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى في 31 أغسطس 2009 بمناسبة الدورة الخاصة حول بحث وحل النزاعات في إفريقيا، على النحو المتفق عليه في المقرر Assembly/AU/Dec.252 (XIII)، قمنا باستعراض وضع السلم والأمن في قارتنا واتفقنا على التدابير التالية للتعجيل بتسوية أوضاع الأزمات والنزاعات وكذلك تعزيز السلام حيث تم إحلاله.

2. إن هذه التدابير التي أتخذت وفقاً لمقررات سابقة للاتحاد الإفريقي والتي نعيد تأكيدها، يجب تنفيذها في الأمد القصير وهي كما يلي:

### 3. بشأن الصومال:

(1) نشر الكتائب الثلاث المتبقية لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بحلول نهاية عام 2009 وبالتالي تمكينها من بلوغ قوامها المأذون به.

(2) طلب قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التي تعهدت بالمساهمة بالقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي، بتقديمها بأسرع وقت ممكن. وطلب قيام جميع الدول الأعضاء بتقديم الدعم اللازم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، بما في ذلك الموارد المالية والقوات والمعدات واللوجستيات والتدريب؛

(3) تعزيز الجهود الرامية إلى الإسراع بوضع خطة تدريبية متكاملة ومحكمة التنسيق لقوات الأمن والشرطة الصومالية. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من المفوضية اتخاذ الخطوات المطلوبة، بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والدول الأعضاء والشركاء، لتعزيز فعالية التدريب وتسهيل الإدماج الفعلي للأفراد المدربين في قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية؛

(4) الاعتراف بمساهمة وتضحيات البلدان المجاورة وطلب مواصلة المشاورات مع المفوضية ودعمها للبعثة بشتى الطرق الممكنة؛

(5) طلب قيام مجلس السلم والأمن بمراجعة تفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وخاصة فيما يتعلق بالقوام المأذون به والدعم اللوجستي، بهدف تمكينها من تقديم المزيد من المساعدة للحكومة الانتقالية وتسهيل توسيع سلطتها، بما في ذلك خارج العاصمة وعلى مجالها الجوي ومياهاها الإقليمية والمواقع الاستراتيجية التي من المرجح أن تؤدي السيطرة عليها إلى التعجيل بتحقيق السلم والأمن والاستقرار في الصومال؛

- (6) تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية على تكثيف جهودها الرامية إلى تشجيع المصالحة وإطلاق عملية سياسية تشمل الجميع. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من جميع الأطراف الصومالية التي لم تنضم إلى عملية السلام بعد، القيام بذلك فوراً ودون أي شروط مسبقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين إجراء مفاوضات تركز على تحقيق نتائج بين الحكومة الاتحادية الانتقالية ومجموعات المعارضة المسلحة المستعدة لنبد العنف والسعي إلى إيجاد حلول سلمية لشكاواهم؛
- (7) فرض عقوبات مستهدفة وإلزامية ضد قادة وأعضاء المجموعات المسلحة الصومالية المتورطة في أنشطة زعزعة استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من الأطراف المشاركة في أعمال إجرامية توجب النزاع وتقوض جهود السلم والمصالحة. وسيحمل الأفراد المعنيون المسؤولية عما يقومون به من أعمال تخريبية. وفي هذا الصدد، التعاون الوثيق مع فريق الرصد التابع للأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال للعقوبات؛
- (8) تعزيز الجانبين السياسي والإنساني لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، بما في ذلك تعزيز عمليتها السياسية على الأرض في مقديشو، بهدف تسهيل العمل مع جميع أصحاب المصلحة وتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة بناء الإدارات والبنى التحتية المحلية وتنفيذ برامج للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج قائمة على المجتمع.
- (9) قيام جميع البلدان والمؤسسات التي أعلنت تعهداتها خلال مؤتمر بروكسل لإعلان التعهدات، بالعمل من أجل ضمان السداد المبكر لما تعهدت به وذلك تقادياً لأي تأخير في تنفيذ الأنشطة الحيوية، بما في ذلك مهمة تدريب قوات الأمن الصومالية؛
- (10) إقامة التعاون والتنسيق الوثيق بين الاتحاد الإفريقي وشركائه، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل التنفيذ السريع للعقوبات المفروضة ضد المعرقلين وفرض منطقة حظر الطيران والحصار البحري لمنع تدفق الأسلحة وغيرها من أشكال الدعم المادي للمتمردين في الصومال وكذلك حماية الساحل الصومالي ومكافحة القرصنة والدفن غير المشروع للنفايات والاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، وفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن كل من الاتحاد الإفريقي والإيجاد؛
- (11) عقد مؤتمر دولي لمناقشة اعتماد اتفاقية دولية حول ظاهرة القرصنة البحرية وأسبابها الجذرية فضلاً عن تشجيع التعاون الدولي الفعال الذي من شأنه، وفقاً لاتفاقية قانون البحار، أن يضمن حرية الملاحة البحرية ويصون حق الدول في السيطرة على منطقتها الاقتصادية الخاصة ومياهها الإقليمية فضلاً عن حق السكان المحليين في الاستفادة من هذه الموارد؛
- (12) تعبئة الموارد لتعزيز قدرة مؤسسات دولة الصومال باستخدام الآليات الحالية.

## 4. بشأن دار فور (السودان):

- (1) ضمان إحراز التقدم السريع في المساعي الرامية إلى إحلال السلم والأمن والعدالة والمصالحة في دارفور وذلك بهدف دفع العملية نحو إحراز مزيد من التقدم بحلول نهاية عام 2009 مع البناء على التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني في دارفور. وفي هذا الصدد، تدعو الدورة الخاصة كافة الأطراف السودانية إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والشروع في الحوار بدون شروط مسبقة، علماً بأن العقوبات المستهدفة يمكن فرضها على الأطراف التي ترفض المشاركة في المفاوضات أو قبول نتائجها؛
- (2) التزام الأطراف السودانية بوقف فوري لإطلاق النار وذلك لتهيئة الظروف المواتية للإتمام الناجح للعملية السياسية وبدعم الجهود الجارية الرامية إلى توحيد المجموعات المسلحة بهدف تسهيل المفاوضات، تمشياً مع برنامج عمل الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة؛
- (3) طلب تقديم الأطراف السودانية والمجتمع الدولي التعاون الكامل لتنفيذ تقرير فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى بشأن دارفور، الذي يُتوقع أن توفر توصياته خارطة طريق واضحة بشأن أفضل السبل لتحقيق السلم والعدالة والمصالحة ورأب الصدع في دارفور، وبالتالي الإسهام في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في السلم والاستقرار الدائمين في السودان بأكمله؛
- (4) التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التي تعهدت بالمساهمة بقوات وأفراد شرطة في العملية الهجينة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بضمان نشرها في الوقت المناسب لتسهيل تحقيق الهدف المتمثل في النشر الكامل للبعثة بحلول نهاية هذا العام، ودعوة الشركاء الدوليين إلى توفير المعدات الضرورية للبلدان الإفريقية المساهمة بقوات وما يكفي من عناصر تمكين القوة للبعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛
- (5) مطالبة الحكومة السودانية بمواصلة اتخاذ خطوات ملموسة للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في دارفور وإحالة مرتكبيها للعدالة؛
- (6) إعادة تأكيد مقرر سابق للاتحاد الإفريقي بشأن عدم تعاون دولها الأعضاء مع اعتقال وتسليم الرئيس عمر حسن البشير إثر صدور أمر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية.
- (7) حث المجتمع الدولي على التحول عن المساعدات الإنسانية الطارئة إلى دعم التنمية وذلك لتسهيل عودة وإعادة توطين اللاجئين والنازحين داخلياً؛
- (8) إنشاء آلية مرنة وفعالة لمراقبة تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه وتعزيز دور إفريقيا في القيادة الاستراتيجية لعملية السلام في دار فور وذلك على ضوء

توصيات فريق الاتحاد الإفريقي الرفيع المستوى حول دارفور وغيره من العوامل ذات الصلة.

## 5. حول اتفاق السلام الشامل

- (1) التزام أطراف اتفاق السلام الشامل بتسوية المسائل العالقة في عملية التنفيذ، خاصة تلك المتعلقة بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وسن التشريعات المتبقية للانتخابات وإعادة الانتشار الكامل للقوات ونزع سلاح الميليشيات وتشغيل الوحدات المتكاملة المشتركة والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق حول نتائج التعداد السكاني؛
- (2) طلب قيام المفوضية بإيفاد فريق تقييم إلى السودان قبل الانتخابات وبدون أدنى تأخير للاجتماع مع المسؤولين السودانيين وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بالتحضير للانتخابات في السودان، وذلك بهدف تقييم مدى جاهزية العملية الانتخابية السودانية واستعراض وضع تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛
- (3) إنعاش أنشطة لجنة الاتحاد الإفريقي الوزارية المعنية بإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في السودان وقيام الدول الأعضاء بتقديم مزيد من الدعم لعملية بناء السلام في السودان. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من المفوضية عقد مؤتمر لدعم إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع في السودان خلال الربع الأول من عام 2010.

## 6. بشأن العلاقات بين تشاد والسودان:

- (1) تعهد البلدين بالامتثال الكامل لمختلف الاتفاقات الموقعة من قبلهما بهدف تطبيع العلاقات بينهما، وخاصة بالإحجام عن توفير أي نوع من الدعم لمجموعات المعارضة المسلحة المتناحرة أو إيوائها؛
- (2) تنشيط الجهود الرامية إلى نشر قوة سلام وأمن على طول الحدود بين السودان وتشاد لمراقبة الوضع على الأرض. وفي هذا الصدد، تطلب الدورة الخاصة من الرئيسين المشاركين (جمهورية الكونغو وليبيا) لمجموعة الاتصال التي أنشئت بموجب اتفاق دكار في 13 مارس 2008، استئناف عملها على الفور؛
- (3) مناشدة رئيس الاتحاد الإفريقي مواصلة جهوده في دعم تنفيذ اتفاقية سرت؛
- (4) طلب مشاركة المجموعات المسلحة المعنية في العمليات السياسية الرامية إلى إيجاد حلول لأي شكاوى لديها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة احترام القانوني والشرعية. وفي حالة رفضها الشروع في مثل هذه العمليات، يجب فرض عقوبات مستهدفة عليها؛

## 7. فيما يتعلق بالوضع في القرن الأفريقي:

طلب قيام المفوضية، وفقاً للمقررات ذات الصلة من المقرر Assembly/AU/Dec.252(XIII) والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي والإيجاد، ودعمًا لمنظمة الإيجاد وبالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وسائر الأطراف المعنية، بمواصلة جهودها في بناء السلام والمصالحة بغية تحقيق السلم والأمن والتعاون والتنمية في القرن الإفريقي. سيتم بذل هذه الجهود دون المساس بحقوق وواجبات بلدان المنطقة فيما يتعلق بخلافاتها الثنائية وأعمالها التي تندرج تحت اختصاص مجلس الأمن للأمم المتحدة أو أي إجراءات أخرى قد يقرر مجلس الأمن اتخاذها استجابة لمقررات كل من الاتحاد الإفريقي والإيجاد.

## 8. بشأن منطقة البحيرات الكبرى:

- 1) تعبئة قدر أكبر من الدعم من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية؛
- 2) تشجيع ودعم جهود مواءمة أنشطة تعزيز الأمن داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية: الإيجاد، سادك، جماعة شوق إفريقيا، المجموعة الاقتصادية والنقدية لدوسط إفريقيا وكذلك المجموعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى.
- 3) تقديم مزيد من الدعم للجهود الرامية إلى تشجيع التكامل، لاسيما في إطار المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى، فضلا عن المشاريع ذات الصلة التي قامت بها منظمات إقليمية أخرى.
- 4) تعبئة الدول الأعضاء لتقديم قدر أكبر لجهود إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وتكليف المفوضية بتنظيم مؤتمر لجمع التعهدات من شأنه أن يمكن البلدان الإفريقية من التعبير عن تضامنها مع هذين البلدين، وفقا لسياسة الاتحاد الإفريقي حول إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات. وسيهدف هذا المؤتمر إلى تعبئة الدعم السياسي والمالي والفني لأنشطة إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، بما في ذلك مجالات الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية؛
- 5) دعم العملية الانتخابية في بوروندي، بما في ذلك نشر بعثة للاتحاد الإفريقي لمراقبة جميع مراحل هذه العملية.
- 6) اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مسألة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لاسيما من قبل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات الأجنبية التي تتسبب أنشطتها في تهيئة الظروف لممارسات سلبية، بما في ذلك مقايضة المواد الأولية بالأسلحة، مما يوجب النزاع ويقوض

تحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المدى البعيد . وقد يشمل ذلك وضع نظام مماثل لعملية كمبيرلي لإصدار الشهادت للموارد المعدنية وعقد اجتماع يجمع بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(7) دعوة المفوضية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لدعم جهود بلدان المنطقة الرامية إلى التسوية النهائية لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك تنفيذ تدابير عسكرية وقضائية وسياسية وغيرها من التدابير المناسبة للحد من الدعاية أو أي نشاط يمكن أن تقوم به القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بلدان أخرى؛

(8) تنفيذ خطوات ملموسة لتوفير حماية أفضل للسكان المستضعفين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة النساء والأطفال، ضد أعمال العنف المرتكبة من قبل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من المجموعات المسلحة.

(9) بذل جهود متجددة، بما في ذلك الجهود العسكرية، لتحديد جيش الرب للمقاومة ووضع حد لأعمالها الوحشية وأنشطتها لزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

(10) اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق الموقع في 23 مارس 2009 بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجموعات المسلحة الكونغولية بمساعدة آلية الوساطة الخاصة المنشأة في 2008 تحت قيادة الرئيسين السابقين أولوسيجون أوباسانجو وبنجمين مكابا.

## 9. حول غينيا بيساو:

(1) ضمان النشر المبكر وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من شركاء الاتحاد الإفريقي، للبعثة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والإيكواس لتحقيق الاستقرار في غينيا بيساو وذلك لتعزيز السلم والاستقرار فيها وتقديم الدعم اللازم للحكومة الجديدة في محاولاتها لإصلاح القطاع الأمني والمساعدة على مكافحة الاتجار بالمخدرات وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع وطلب اتخاذ مجلس السلم والأمن والمفوضية ما يلزم من تدابير المتابعة؛

(2) الطلب إلى المفوضية استكمال مشاوراتها مع سلطات غينيا بيساو والإيكواس حول تهيئة الظروف المواتية لإجراء تحقيق ذي مصداقية في الاغتيالات السياسية التي أرتكبت في البلاد في عام 2009 وخاصة اغتيال الرئيس جواو بيرنادو فييرا، والتعجيل بعملية إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق تضم غينيا بيساو والاتحاد الإفريقي والإيكواس وتجمع دول الساحل والصحراء؛

3) الطلب إلى المفوضية والإيكواس عقد مؤتمر إقليمي حول إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع وتحقيق الاستقرار وإصلاح القطاع الأمني والاتجار بالمخدرات قبل نهاية عام 2009 وذلك بهدف صوغ استراتيجية شاملة ومحكمة التنسيق للتعامل مع هذه المسألة، أخذًا في الاعتبار مقررات الاتحاد الإفريقي والإيكواس ذات الصلة.

#### 10. بشأن جمهورية غينيا :

1) مطالبة سلطات الأمر الواقع بالامتثال الكامل لالتزاماتها وضمن إجراء الانتخابات في المهلة الزمنية الجديدة التي تم الاتفاق عليها مؤخرا، أي يناير 2010 بالنسبة للانتخابات الرئاسية و مارس 2010 للانتخابات التشريعية؛  
2) مطالبة السلطات باتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأمن ووضع حقوق الإنسان في البلاد، فضلا عن التصدي الفعال لمسألة الاتجار بالمخدرات.

#### 11. بشأن مدغشقر :

مطالبة الأطراف الملغاشية بمضاعفة جهودها من أجل حل القضايا العالقة وإعادة الشرعية من خلال انتخابات ذات مصداقية وشفافة وعادلة وتمكين بلادها من تجاوز الأزمة الحالية، على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أعقاب الاجتماع الذي عقد في مابوتو، موزامبيق، من 5 إلى 10 أغسطس 2009، تحت رعاية الاتحاد الإفريقي وبتسهيل من فريق الوساطة الدولي المشترك برئاسة الرئيس السابق جواكيم شيسانو الوسيط المعين من قبل سادك؛

#### 12. بشأن كوت ديفوار :

1) طلب مواصلة الأطراف الإيفوارية إبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل توفير مناخ موات لإجراء الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك التغلب على الصعوبات التي تواجه تنفيذ اتفاق واغادوغو؛  
2) تشجيع المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، على تعبئة الموارد المالية اللازمة، لاسيما لتسريح وإعادة تأهيل المقاتلين القدامى والميليشيات.

#### 13. بشأن ليبيريا:

تكرار دعم الاتحاد الإفريقي للجهود الجارية لبناء السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد



النزاع في هذين البلدين ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى بذل مزيد من الجهود تحقيقاً لهذه الغاية.

#### 14. بشأن جمهورية إفريقيا الوسطى

دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المتواصل والمتزايد لجهود بناء السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى مع الاعتراف بمساهمة بلدان المنطقة في هذا الخصوص. تدعو الدورة الخاصة أيضاً الشركاء إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنوها فيما يتعلق بجمهورية إفريقيا الوسطى.

#### 15. بشأن جزر القمر

إعادة تأكيد وحدة جزر القمر وسلامة أراضيها طبقاً لمقررات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي حول جزر مايوت القمرية. تدعو الدورة الخاصة إلى تنشيط لجنة السبعة للاتحاد الإفريقي حول مايوت، التي يتعين أن تجتمع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبوجه خاص، يتعين على الدورة الخاصة إعادة التأكيد على أن كرامة إفريقيا لا يمكن أن تؤثر عليها قانونياً استفتاءات تقوم بإجرائها قوى أجنبية في الأراضي الإفريقية.

#### 16. بشأن الصحراء الغربية :

دعم جهود الأمم المتحدة الجارية لتجاوز المأزق الحالي وكذلك دعم القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة التي تتنادي بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين بدون شروط مسبقة وبنوايا حسنة بغية إيجاد حل سياسي عادل دائم ومقبول بينهما يكون من شأنه ضمان حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق الترتيبات المتسقة مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو الدورة الخاصة إلى تكثيف الجهود من أجل إجراء استفتاء لتمكين شعب الإقليم من الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج في المملكة المغربية.

-

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

---

PSC Outcomes

Reports and Declarations

---

2010-11-30

# Progress Report on the 250th Meeting of the Peace and Security Council of the African Union Held on 30 November 2010, Tripoli, Libya.

Peace and Security Council

African Union Commission

---

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1095>

*Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)*